تحسن النمو الاقتصادي لليمن مرهون بتطبيق سياسات وإجراءات حديثة للإصلاح المالي والإداري

■ ،،كتب/أحمد الطيار

خلصت دراسة اقتصادية حديثة إلى أن النمو الاقتصادي في اليمن يمكن أن يتحسن إيجاباً إن تم تطبيق سياسات وإجراءات فاعلة في الجهاز المالي والإداري للدولة من خلال تبني سياسة اقتصادية متطورة وفق أحدث مناهج البناء الاقتصادي في العالم.

وقالت الدراسة التي أعدها المحلل الاقتصادي بشير صالح الفيل أن الاقتصاد الكلي أظهر تحسناً إيجابياً خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥م) من خلال انخفاض حجم العجز في الموازنة العامة للدولة وانخفاض معدلات التضخم وتحسن وضع الدين العام الخارجي للدولة مقارنة بما كان عليه الوضع قبل الإصلاحات الاقتصادية، غير أن النظرة التحليلية في إثارة وفهم المصاحبات الاجتماعية والأبعاد الاقتصادية التي هي عليها قضية الإصلاح الاقتصادي في ضوء ارتباطها بالأوضاع الاقتصادية في اليمن قبل الإصلاحات وبعدها تظهر أن هذاالتحسن يعود إلى ارتفاع معدلات نمو القطاعات النفطية بالأساس.

وتدل نتائج هذه المؤشرات الاجتماعية على تدهور معدلات البطالة وتحسن ضعيففي معدلات دخل الفرد السنوي وتدني معدلات الإنفاق على العليم والصحة، فإنما تجدر الإشارة إليه ومن خلال النظرة التحليلية إزاء سياسات وإجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي وما يرتبط بها من تداعيات اجتماعية سلبية تظهر ملامحها بجلاء على الواقع المعاش للشرائح الاجتماعية، ولعل أقل ما يقال هنا أن الدراسة لا تزعم بأمر العلاقة السببية القائمة بين سياسات الإصلاح الاقتصادي والفقر بصفة عامة والطبقة المتوسطة بصفة خاصة، فالفقر في ريف اليمن ليس جديداً أو مستحدثاً، ولا يمكن إرجاع وجوده بصورة كلية إلى تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في اليمن منذ منتصف التسعينيات، لأن الفقر بشقيه الحضري والريفي موجود في اليمن قبل تطبيق إجراءات هذه السياسات التقشفية، ويرجع إلى أزمات هيكلية اقتصادية، وظروف بنائية متزامنة وأوضاع تاريخية مرتبطة بالسياق العام المعاش، وباختصار شديد، فالفقر في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية ومن بينها اليمن يعكس طبيعة التطورالاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي السائد في هذا المجتمع، بيد أن تطبيق مثل هذه الإجراءات الاقتصادية ذات الطبيعة الانكماشية والتقشفية قد أسهمت هي الأخرى في تزايد إيقاع الأضرار بالفقراء ومحدودي الدخل والطبقة المتوسطة، وإضافة حرمان جديد على حرمانهم القائم، وبذلك أضعفت من قدراتهم في الحصول على ضروريات الحياة الأساسية الخاصة بوجودهمالاجتماعي.

وفي ما يختص بمحددات الطبقة المتوسطة في الجمهورية اليمنية فقد سلكت الدراسة مسلكاً تحليلاً ومنحى منهجياً يتمثل قوامه في ضرورة الاقتراب منالواقع، وملامسة الظروف الحياتية المعاشة للطبقة المتوسطة في المجتمع اليمني الذين يحيون في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي حسب أحدث المسوحات حيث اعتمدت الدراسة على مسح ميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦م.

ونظراً لافتقار دراسات وبحوث الإصلاح الاقتصادي إلى رؤى تحليلية طبقية محلية تقيم من خلالها الوضع الراهن لحدات الطبقة المتوسطة في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي، فإن الدراسة الحالية حاولت بتواضع شديد تطوير مدخل اقتصادي تنظر من خلال قضاياه المرتبطة بالطبقة المتوسطة حسب معيار الدخلوحسب معيار الإنفاق الاستهلاكي ومستوى الرفاهية، فمن حيث معيار الدخل أظهرت نتائج البيانات أن حجم الطبقة المتوسطة في الجمهورية اليمنية يمثل حوالي ٤٨,٣٤٪ من إجمالي عدد الأسر في الجمهورية منها ٢٨,٨٪ في الحضر وحوالي ٧١,٢٪ في الريف.

كما تشير البيانات إلى أن نسبة الأفراد بلغ حوالي ٤٨,٢٨٪ من أجمالي عدد الأفراد في الجمهورية منهم ٢٧,٤٪ في الحضر وحوالي ٧٢,٦٪ في الريف، وقد قسمت الدراسة الطبقة المتوسطة إلى ثلاث مجموعات، حيث تستنتج أن الأغلبية من الأسر اليمنية في الطبقة المتوسطة تقع في المجموعة المتوسطة أي بنسبة ٢٠,٥٪ من إجمالي عددالأسر في الجمهورية وحوالي ٤٢٪ من إجمالي عدد الأسر في الطبقة المتوسطة.

وأظهرت مؤشرات عدالة توزيع الدخل انخفاض مستوى العدالة في توزيع الدخل على مستوى المناطق الحضرية بصورة أكبر مقارنة بالمناطق الريفية، وعلى المستوى التعليمي لأرباب الأسر والأفراد في الطبقة المتوسطة فتشيرالنتائج إلى أن حوالي ٤٣٪ من أرباب الأسر في الطبقة المتوسطة أمين أي بنسبة ٢١٪ من إجمالي عدد الأسر في الجمهورية في حين أن أرباب الأسر الذينيقع مستواهم التعليمي بين القراءة والكتابة وحتى التعليم الثانوي وما في مستواه يمثلون حوالي ٤٦٪ من الطبقة المتوسطة أي بنسبة ٤٥٪ من إجمالي عددالأسر في الجمهورية، أما أرباب الأسر الذين يحملون دبلوم بعد الثانوية وجامعي فأكثر فيشكلون حوالي ١١٪ من الطبقة المتوسطة، أي حوالي ٥٪ من إجمالي عدد الأسر في الجمهورية وهي أعلى نسبة مقارنه مع ١٪ في الطبقة الفقيرة، وحوالي ٢,٢٪ في الطبقة الغنية، لتبين هذه النتائج أهمية الطبقة المتوسطة في المجتمع اليمني، والتي تضم مختلف الوظائف والأعمال المهنية التي ترتكز عليها العمليات الإنتاجية والخدمية في الاقتصاد اليمني وتضم العلماء والباحثين وأساتذة الجامعات والمعاهد العليا والمديرين وأصحاب المهن الاختصاصية كالأطباء، والمهندسين، والقضاة، والمحامين، وكبار ضباط الجيش والأمن، والفنيين العاملين في قطاع المعلوماتية، والمديرين العامين في القطاع العام، والتجار، بالإضافة إلى الموظفين الذين يشغلون وظائف إدارية وفنية وإشرافية في الوزارات والأجهزة والمصالح الحكومية وإدارات الحكم المحلي، مثل الموظفين في القطاع العام، والأساتذة، والموظفين العاملين في البنوك وشركات القطاع الخاص، أي أن الطبقة المتوسطة تمثل الركن الأساسي للنظام الاقتصادي اليمني، مصدر استقراره والقوة المحركة لتقدمه.

كذلك تبين محددات الدخل بحسب مصادرالدخل المختلفة أن نسبة الأجور والمرتبات تمثل أكبر نسبة من إجمالي الدخل والتي تبلغ ٤٣٪، وجاء المصدر الثاني للدخل من عائد أنشطة الأعمال الخاصة وإنتاج الأسر ٣١٪ ليظهر مدى مساهمة القطاع الخاص كأحد القطاعات الأكثر أهمية في دخل الأسر اليمنية بحسب معيار الإنفاق الاستهلاكي ومستوى الرفاهية أظهرت النتائج أن نسبة الأسر في الطبقة المتوسطة تمثل حوالي ٥٤,٣٪ من إجمالي عدد الأسر في الجمهورية وتبلغ نسبة إنفاقها ٤١,٧٢٪ من إجمالي الإنفاق.

وبالمقارنة مع معيار فئات الدخل يلاحظ ارتفاع التوزيع العددي والنسبي للأسر حسب الإنفاق والاستهلاك مع نظيرها من الدخل، وهذا يفسر اتساع الطبقة المتوسطة في اليمن حسب فئات الإنفاق نتيجة الانحراف بين الإنفاق والدخل، كما يبين أهمية الطبقة المتوسطة نظراً لنمط معيشتهم وإنفاقهم الذي يشكل طلباً قوياً على السلع والخدمات في الاقتصاد.

فيما يتصل بأثر سياسات وإجراءات الإصلاحات الاقتصادية لأثر تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي على الطبقة المتوسطة منذ أوائل التسعينيات وحتى فترةإعداد الدراسة، وذلك انطلاقاً من الإجراءات المنبثقة عن حزمة سياسات الإصلاح الاقتصادي : (سياسة تحرير الأسعار، سياسة إلغاء الدعم على الغذاء، سياسات خفض الإنفاق الحكومي والحد من دور الدولة في مجالي الصحة والتعليم)، من خلال بيانات مسح ميزانية الأسرة لعام ١٩٩٢م قبل الإصلاحات ومن خلال بيانات مسح ميزانية الأسرة لعام ١٩٩٨م ومسح ميزانية الأسرة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥م بعد الإصلاحات.

أما حسب معيار الإنفاق فقد كانت النتائج فقد انخفض حجم الطبقة المتوسطةمن ٦١,٧٪ عام ١٩٩٢م إلى ٥٤,٧٪ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥م، وأظهرت مقارنة الأهمية النسبية للإنفاق على مجموعة السلع والخدمات الغذائية وغير الغذائية انخفاض الأهمية النسبية للسلع الغذائية وارتفاع الأهمية النسبية للسلع والخدمات غير الغذائية، ورغم أن ذلك يعتبر تحسن في مستوى الرفاهية لمعيشة الأسر، إلا أنه لا يمكن تفسير ذلك على أنه أثر إيجابي للإصلاحات الاقتصادية على مستوى الرفاهية الاجتماعية بل نتيجة التطور الطبيعي لمستوى نمط الإنفاق مع التطور الاقتصادي والعالمي والتكنولوجي وظهور سلع جديدة، الأمر الذي أدى إلى اتجاه الأسر في العادة إلى التوسع في استهلاك السلع غير الأساسية بعد أن تلبي احتياجاتها عند مستويات أقل من الدخل.

كذلك ارتفاع أسعار السلع، حيث شهدت سنوات الإصلاحات تصحيحات سعرية أدت مع ارتفاع الأسعار العالمية إلى زيادة الإنفاق على السلع غير الغذائية خلال الفترة الممتدة بين المسوحات الثلاثة

كما خلصت الدراسة إلى نتيجة هامة مؤداها أن التدهور الذي طرأ على حجم الطبقة المتوسطة ومستوى رفاهيتها يبدو جلياً ليس فقط في النظر إلى الارتفاع المتصاعد في أسعار الخدمات كالكهرباء، ومياه الشرب، والصرف الصحي، وارتفاع أسعار الوقود، وانعكاس ذلك في ارتفاع تكلفة المواصلات، وإنما أيضاً في الربط بين هذا الارتفاع المتصاعد والمتصارع لأسعار هذه السلع والخدمات، في مقابل ثبات - إن لم يكن انخفاضاً - في ثمن (قيمة) العمل الحقيقي للطبقة المتوسطة وما ينجم عن ذلك من تدني مستويات الدخول التي يسيرون بها متطلبات حياتهم اليومية المتحررة الثمن والقيمة أيضاً، والنتيجة النهائية ارتفاع ملحوظ ومتصاعد في تكاليف مستوى المعيشة قبل تطبيق سياسات وإجراءات الإصلاح الاقتصادي في اليمن منذ منتصف التسعينيات.

ومهما يكن من أمر، ينبغي أن نشير إلى أنه لا يجب أن نحمل سياسات الإصلاحالاقتصادي التي طبقت في اليمن منذ منتصف التسعينيات المسئولية الكاملة بمفردها في تدهور حجم الطبقة المتوسطة من منظور الدخل، ذلك إن جانباً كبيراً من هذا التدهور هو نتيجة اختلالات اقتصادية هيكلية مزمنة سادت قبل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، بيد أننا نقرر في الوقت ذاته أن تطبيق إجراءات هذه السياسات سرعان ما عجل وبشدة من هذا التدهور الذي لحق بالأوضاع الحياتية للطبقات الاجتماعية في اليمن وغيرها من شرائح الضعفاء في المجتمع اليمني.

وعلى جانب آخر، كشفت الدراسة عن نوعية العلاقة بين النمو الاقتصادي والطبقة المتوسطة بمعنى هل كان النمو الاقتصادي السائد إبان تطبيق إجراءات وسياسات الإصلاح الاقتصادي، مناصراً للطبقة المتوسطة، كمعيار لتقييم الأداء الاقتصادي على الدخل.

أكثر من ١٢ مليار ريال موازنة السلطة المحلية بوادي وصحراء حضرموت للعام ٢٠١٢م

■ ،،الثورة/

اوضح الأخ طاهر محمد مجلي المدير العام لمكتب وزارة المالية بوداي وصحراء حضرموت أن موازنة السلطة المحلية ومكاتبها التنفيذية بمديريات الوادي لعام ٢٠١٢م بلغت ١٢ مليراً و٨٣٢ مليوناً و٥١٩ الف ريال موزعة على عدد من الابواب منها ٩ مليارات و٧١٠ ملايين و٠٥٩ الف ريال (الباب الأول مرتبات) ويشمل مرتبات اساسية والعلاوات السنوية للأعوام ٢٠٠٥م و٢٠١٠م و٢٠١١م بالاضافة إلى المرحلة الثالثة من الاستراتيجية كما شمل (الباب الثاني النفقات التشغيلية) بمبلغ مليارين و٣٤ مليوناً و٤٦٢ الف ريال .

كما شمل (الباب الثالث الاعانات) بمبلغ ٤٠ مليونا و١٩٠ الف ريال .

كما شمل (الباب الرابع مشاريع استثمارية) بمبلغ مليار و٨٧ مليوناً و٨٤٧ الف ريال.

مشيراً إلى زيادة الموازنة لعام ٢٠١٢م على موازنة ٢٠١١م بمبلغ يقدر بمليارين و٦٠٠ مليون و١٧٥ الف ريال.

مبيناً أن الباب الأول قد أضيفت إليه العلاوة السنوية للاعوام ٢٠٠٥م و٢٠١٠م و٢٠١١م والاستراتيجية للمرحلة الثالثة، لافتاً إلى ما تضمنه الباب الرابع من مشاريع استثمارية والذي سيتم التركيز من خلاله على المشاريع قيد التنفيذ، مشيداً بجهود السلطة المحلية وكافة مكاتبها والإعداد الجيد لهذه الموازنة وتجاوز كل المصاعب وإقرارها، داعياً الجميع إلى التقيد بما تضمنته الموازنة وتنفيذه بكل دقة وفي المقدمة المشاريع الاستثمارية التي ستعود بالنفع للمواطنين بوادي وصحراء حضرموت.

انخفاض الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية في النصف الأول من العام الجاري

■ مخاص / الثورة

سجلت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية في النصف الأول من العام الجاري ٢٠١١م انخفاضا بنسبة ٥,٤٪ مقارنة بالنصف الأول من العام الماضي ٢٠١٠م .

وأظهرت نشرة التطورات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي اليمني أن الميزانية انخفضت إلى ١٧٣١,٧ مليار ريال مقابل ١٨٢٦,٦ مليار ريال وبانخفاض يقدر بـ٩٤,٩ مليار ريال .

وكانت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية قد انخفضت في نهاية يونيو٢٠١١م بمقدار ٢,١ مليار ريال أو ما نسبته ٠,٢٪ مقابل انخفاض وقدره ٤٠,٨ مليار ريال ونسبته ٢,٣٪ في شهر مايو ٢٠١١م.

الجدير بالذكر أن اداء البنوك التجارية والإسلامية اظهرتحسنا ملحوظا خلال الفترة ٢٠٠٧م-٢٠٠٩م، من خلال التوسع الملحوظ في النشاط المصرفي والذي يعكسه النمو المتواصل في إجمالي الأصول- الخصوم حيث حققت ارتفاعا في نهاية عام ٢٠٠٩م بلغ ١٦٧٦,٥ مليار ريال مقارنه بمبلغ ١٥٤٥ مليار ريال في العام ٢٠٠٨م بزيادة قدرها١٣١,٥ مليار ريال وبمعدل نمو بلغ٨,٥٪ بينما كانت عام ٢٠٠٧م نحو١٣٠٠,٤ مليار ريال ، بمعدل نمو بلغ ١٨,٨٪ مقارنه بالعام ٢٠٠٨م.

بدء دورة تدريبية حول المواد الاستهلاكية بعدن

■ ،،عدن/سبأ

بدأت أمس بعدن دورة تدريبية في مجال خزن المواد الاستهلاكية في المستودعات لتجار التجزئة ومستوردي المواد الغذائية والبناء ينظمها البرنامج الفني الالماني جي آ زد بالتعاون مع إدارة صحة البيئة والهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة ومكتب الصناعة والتجارة ووكلاء الشركات الملاحية الوطنية المعتمدة في عدن.

ويتلقى خلالها ٤٥ من مزاولي تلك المهن على مدى ثلاثة أيام محاضرات توعوية وإرشادية تتناول الطرق والأساليب المتبعة لنظام الخزن وتبريد محلات الخزن والسعة المطلوبة للخزن بالطن من المواد الغذائية وخاصة الأرز والسكر والدقيق والمعلبات والمواد الأخرى من الصابون والسمن والعصائر المستوردة بالإضافة إلى مواد البناء من الأخشاب والحديد والاسمنت والزجاج.

وفي الدورة قدم المهندس رشاد عوض شائع المنسق الفني للبرنامج مداخلة تركزت حول تفعيل الدور الرقابي والخدماتي لأصحاب المحلات التجارية من خلال التنسيق مع الفرق الفنية الحكومية المشاركة في الدورة لضمان صلاحية تلك المواد والتركيز على مشتقات اللحوم والدجاج المجمدة وحفظها في ثلاجات التبريد تصل درجة البرودة فيها ما بين ٤٠ - ٥٠ درجة تحت الصفر.